



نحو فلسفة
إسلامية وأصيلة

٢٣

العلمانية

بَيْنَ

الْغَرْبِ وَالْإِسْلَامِ

الدكتور محمد عمارة



الْحِكْمَانِيَّةُ
بَيْتُ
الْمَغْرِبِ وَالْإِسْلَامِ

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

مركز الدعوة للنشر والتوزيع - الكويت

ص. ب. ٦٦٥٢١ - بناية ٢٠ - ٢٦١٥٠٤٥

الرمز البريدي 43756



مركز البحوث العلمية والنشر والتوزيع - الكويت

البحر والخليج - الكويت - بناية ٢٠ - ٢٦١٥٠٤٥
ص. ب. ٦٦٥٢١ - بناية ٢٠ - ٢٦١٥٠٤٥

المكتبة العامة - بناية ٢٠ - ٢٦١٥٠٤٥ ص. ب. ٦٦٥٢١ - بناية ٢٠ - ٢٦١٥٠٤٥



بحر عقلية

٢٣

إسلامية واعية

الحكامة بَيْنَ الْغَرْبِ وَالْإِسْلَامِ

الدكتور محمد عمارة



المصطلح .. وملابسات النشأة

مصطلح « العلمانية » هو الترجمة التي شاعت - بمصر والمشرق العربي - للكلمة الإنجليزية SECULARISM بمعنى الدنيوي ، والعالمى ، والواقعى - من الدنيا والعالم والواقع - المقابل « للمقدس » أى الدينى الكهنوتى ، النائب عن السماء ، والمحنكر لسلطانها ، والمالك لفاتيحتها ، والخارق للطبيعة وسننها والذى قدس الدنيا قداسة الدين ، وثبتت مصيراتها - العلمية والقانونية والاجتماعية - ثبات الدين .. (١) .

ولأن هذا هو معنى المصطلح ، هى نشأته وملابساته الأوربية - النزعة الدنيوية ، والمذهب الواقعى فى تدبير العالم من داخله وليس بشريعة من ورائه - فلقد كان قياس المصدر هو « العلمانية » أو « العلمانية » ، لكن صورته غير القياسية - « العلمانية » - هى التى قُدر لها الشروع والامتداد .

والعلمانية كنزعة فى تدبير العالم ، وكمذهب فى المرجعية الدنيوية لشؤون العمران الإنسانى ، لا يمكن فهمها - ومن ثم فهم الموقف الإسلامى منها - بمعزل عن الملابسات الأوربية « لثباتها فى إطار الحصار الغربى المسيحية ، بحدودها الإعرافية الفلسفية ، وتراثها الرومانى القانى ، والإضافة السيحية لهذه الجذور وذلك التراث ..

وإذا كان التعصيل فى هذه التفاصيل هو بما يحرح هذه الدراسة عن اتفاقها ومتاحدها ، فإقنا نكتفى بالإشارة إلى بعض التفاصيل فى شىء .

(١) انظر (معجم العلوم الاجتماعية) ، وصحح مجمع اللغة العربىة - القاهرة ١٩٧٥ م ، و (لانس علم الاجتماع) ، إشراف د / عاطف عيث ، طبعه القاهرة ١٩٩٧ م ، (د محمد النهى (العلمانية والإسلام بين الفكر والتطبيق) ص ٧ ، ٨ ، طعة القاهرة ١٩٧٦ م .

* لقد طلت المسيحية ، منذ نشأتها وعبر قرون طويلة من حياتها في المجتمعات الأوربية . دينا لا دولة ، وشريعة محبة لا تقدم للمجتمع مرحلة قانونية ولا نظاما للحكم ، ورسالة مكرمة لخلاص الروح ، ندع ما لغبر لغبر وما لله لله . وطلت رسالة كتبها خاصة بمملكة السماء ، لا شأن لها بأساطان الأرض ، وقوانين تنظم الاجتماع البشري ، في السياسة والاجتماع والاقتصاد ، وعلمها ومعارفها

وعبر هذه القرون ، حكمت العلاقة بين الكنيسة والدولة - أي الدس والمجتمع - نظرية « السيفين » Theory Of the Two Swords - أي السيف الروحي - أو السلطة الدينية للكنيسة - والسيف الرمي - أو السلطة المدنية للدولة - .

فلما حدث وتحاورت الكنيسة حدود رسالة الروح ومملكة السماء ، فاختصت السلطة الزمنية أيضا ، أضقت على الدنيا قداسة الدين ، وتشت متغيرات الاجتماع الإنساني ثبات الدين ، فدخلت بالمجتمعات الأوربية مرحلة الحمو والاضطراب ، وعصورها المظلمة . وسادت في تلك الحقبة نظرية « السيف الواحد » : The One SWOR - أي السلطة الجامعة بين الديني والمدني سواء تولاها « البابوات » الأباطرة « أو الملوك الذين « لهم وباركهم البابوات . وعرف هذا النظام ، في التاريخ الأوربي ، نظرية الحق الإلهي للسلطة Divine Right of the kings (١)

* وفي مواجهة هذا النظام ، وواقع الاضطراب الحضاري الذي ألم به تطبيقاته - التي قدست الدولة وحكامها . وجمدت الدنيا ومجتمعاتها

(١) انظر (موسوعة العلوم السياسية) للمجلد الأول ، ص ١٤٠ « حتى الحكم الإلهي » ص ١٤٠

وعلموها - كانت « الثورة العلمانية » التي فجرها فلسفة التنوير الأوربي ، والتي أقامت قطيعة معرفية مع فلسفة الحكم الكهنوتي ، وأسست النزعة العلمانية الحديثة على الثراث الأوربي القديم وعلى عقلانية التنوير الأوربي الحديث ، التي أحلت « العقل » و « التجريب » محل « الدين » و « اللاهوت » .

لقد أعادت « الثورة العلمانية » الكنيسة إلى حيزها الأولي خلاص الروح ، وملكة السماء ، وجعل ما لتبصر لتبصر من دون الله وجعل « العقل » و « التجريب » ، دون « الدين » واللاهوت ، المرجع في تدبير شؤون العمران الإنساني ، أي عزل « السماء » عن « الأرض » ، انطلاقا من فلسفة أن العالم مكلف بذاته ، تدبره الأسباب المخلوقة في ظواهره وقواه وطبيعته ، دونما حاجة إلى رعاية إلهية أو تدبير شرعي بازل عما وراء الطبيعة والعالم .. فالعلمانية ، هي : جعل المرجعية في تدبير العالم إنسانية خالصة ، ومن داخل العالم ، دونما تدخل من شريعة سماوية هي وحي من الله المتفارق لهذا العالم ..

ولقد عرفت العلمانية الأوربية - غير التيار المادي المتحد - تيارا مؤمنا بالله ، استطاع فلاسفته - من أمثال هوبز [1688 - 1679 م] ولوك [1704 - 1689 م] ولبينز [1716 - 1686 م] وروسو [1778 - 1712 م] وليمينج Lessinc [1794 - 1787 م] - التوفيق بين الإيمان بوجود إله خالق للعالم وبين العلمانية التي ترمي العالم مكتفيا بذاته ، فتحصر تدبير الاجتماع البشري في سلطة البشر المنحورة من شريعة الله .. وكان هذا التوفيق مؤمنا على التصور الأرسطي لطايق عمل الذات الإلهية ، فالله ، في التصور الأرسطي ، واحد ، معارف للعالم ، وخالق له .. لكنه قد أودع في العالم والطبيعة الأسباب التي تدبرهما تدبيرا ذاتيا ، دونما حاجة إلى تدخل

إلهي ، أو رعاية إلهية فيما بعد مرحلة الخلق « فالمحركة توحد في الشيء - بذاته ولذاته ، لا من حيث أن شيئا خارجيا هو الذي يحدث فيه هذه الحركة » و « عناية الله موقوفة على ذاته ، ولا تدخل له في الأحداث الجزئية في العالم والطبيعة » (١) . فالعالم مكثف بذاته ، تدبره الأسباب المودعة فيه وهو وحده مصدر المعرفة الحقة - القابلة للمبرهة والتعديل ، وتدير الدنيا مرحيته الإنسان - بالفعل والتحرية - دون رعاية أو تدبير أو تدخل من السماء - هكذا استندت العلمانية ، في تأسيس « ديوتها » ، على التصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية - فهو مجسود خالق ، فرغ من الخلق ، وانحصرت عنايته بذاته ، دوغا رعاية أو تدبير للمخلوقات - كمصانع الساعة ، الذي أودع فيها أسباب عملها ، دون حاجة لوجوده معها وهي تلدور !

وساعد العلمانية على الانتصار لهذه النزعة ، التصور المسيحي لعلاقة الدين بالدولة ، فهو تصور يدع ما لم يقصر لقيصر ، ويضع بالدين عد خلاص الروح ومملكة السماء ، دون أن يقدم شريعة للمجتمع والدولة . الأمر الذي جعل « محن » الدين في الكثرة وفي التجميع الفردي « ثروة تصبح ديني » وليس - عذرا على الدين ، وساعدها على ذلك أيضا أن التراث الروماني ، في فلسفة التشريع والتفتين ، قد حمل « المنفعة » ، غير المضبوطة بالدين وأخلاقه وشريعته السماوية ، هي المعيار . فكان الطريق إلى القانون الوضعي مفتوحا أمام العلمانية ، يركبه هذا التراث

هكذا نشأت العلمانية ، في سباق التنوير الوضعي العرسي ، ليعمل عولا للسماء عن الأرض ، وتحريراً للاحتجاج الشرقي من صولات وحدود الشريعة الإلهية ، وحصرها لمرجعية تدبير العالم في الإنسان ، باعتباره

(١) د - عبد الرحمن بدوي (مودعة الفلسفة) ، دناه أرسطو طاليس ، ص ١٠٢ - ١٠٦ .

« السيد » في تدبير عمله ودفءه ، فهي ثمرة من ثمرات عبودية التووير
 الوضعية ، الذي أحل العقل والتجربة محل الله والذين ، وهي قد
 أقامت مع الدين - في تدبير العالم - قطيعة معرفية - وبعبارة واحدة من
 دعاة التووير العربى : - « قلم يعد الإنسان بخضوع إلا لعقله ، فى
 أبديولوجيا التووير ، التى أقامت القطيعة الأستمولوجية - (المعرفية) -
 الكبرى التى تفصل بين عصرين من الروح البشرية - عصر الخلاصة
 اللاهوتية للقديس توما الأكوينى ، وعصر الموسوعة لفلاسفة التووير ..
 فراح الأمل بمملكة الله ينزاح لكى يخلق المكان لتقدم عصر العقل
 وهيمته . وراح نظام النعمة الإلهية يتمحى ويتلاشى أمام نظام الطبيعة ..
 وأصبح حكم الله خاضعا لحكم الوعى البشرى ، الذى يطلق الحكم الأخير
 باسم الحرية » (١) .

إنها عزل السماء عن الأرض و الدين عن الدنيا ، وإحلال الإنسان -
 فى تدبير العمران البشرى - محل الله

(١) أميل نولا (الحرية ، السيادة - حرب شعوى فرنسا وهذا الحداثة) منشورات ميرف ،
 باريس ١٩٨٧ م - والفيل عن هانس بلقح ، مجلة « الأرحلة » ، العرب ، عدد فبراير ،
 مارس ١٩٩٣ م ، ص ٢٠ ، ٢١ .

وفود العلمانية إلينا في ركاب الغزوة الاستعمارية

وإذا كانت عروة بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١ م) لخصر (١٢١٣ هـ - ١٢٩٨ م) قد مثلت بداية العروة الاستعمارية الغربية الحديثة لوطن العربية - قلب العالم الإسلامي - بعد أن الشعب هذا الاستعمار حول هذا العالم - عبر أربعة قرون ١٩ - . . فإن هذه الغزوة قد تميزت عن سابقتها لصليبة (٤٨٩ - ٦٩ هـ - ١٩٦ - ١٢٩١ م) باستهدافها احتلال العقل ، واستبدال الفكر ، وتغيير الهوية - مع احتلال الأرض ، ونهب الثروة ، واستبعاد الإنسان - فكانت العلمانية واحدة من الوافد الغربي في ركاب الغزوة . وللبصرة الأولى ترجم الكلمة الفرنسية laïque بكلمة « علماني » في المعجم المترسي العربي الذي صدر سنة ١٨٢٨ م ، والذي وضعه « لويس بقطر المصري » - الذي خدم جيش الاحتلال الفرنسي بمصر ، ثم رحل معه ، لينتسب العلمانية المصرية في مدارس باريس ؟ ! - ترجمت « اللاتينية العلمانية » من « العلم » إلى « العلم » « الفلاسفة » « الدساسة » ، « القبيلة اللاتينية » (١) .

ولم يكل موقع من بلاد الإسلام قامت فيه للاستعمار العربي سلطة ودولة ، أحد هذا الاستعمار - شيئا شيئا - يحل النزعة العلمانية في تدبير الدولة وحكم المجتمع ويطعم العمراء محل « الإسلامية » ويروج القانون الوضعي العلماني حيثما يقتلع شرعية الإسلام ووجهه . ١٣٧٠ هـ

« وفي الجزائر وتونس ، أخذ الاستعمار الفرنسي في إحلال القانون الوضعي العلماني محل الشريعة الإسلامية وقانونها ، وكذا ذلك صنعت انجلترا بمصر بعد أن احتلتها ، وعن هذا العرو القانوني الوافد العلماني

(١) د السيد أحمد فرج (علماني وعلمانية - تأملات معمقة) مطبعة الخمار ، عدد ٢

ص ١١ - ١١ - سنة ١٩٨٦ هـ

يحدثنا عبد الله التديم [١٢٦١ - ١٣١٣ هـ - ١٨٤٥ - ١٨٩٦ م] يقول
 « إن دولة من دول أوروبا لم تدخل سلفاً شريعياً باسم الاستسلام ، وإنما
 تدخل باسم الإصلاح وبتحذير الدين ، وينادي أول دخولها بأنها لا تعرض
 للدين ولا للعوائد ، ثم تأخذ في تغيير الاثنين شيئاً فشيئاً . كما تفعل فرنسا
 في الجزائر ونوس ، حيث سنت لهم قانوناً فيه بعض مواد تخالف الشرع
 الإسلامي ، بل تنسخ مقابليها من أحكامه ، ونشرته في البلاد ، واتخذت
 لتتبعه قضية ترصاهم ، ولما لم نجد معارضا أخذت تحوّل كثيراً من مواد
 إلى مواد يتكرها الإسلام ، توسعاً لنطاق النسخ الديني . ولم نلبث أن
 جاريناها - (في مصر) - وأخذنا بقانون يشبهه .. » (١)

فبالقانون العلماني يتم النسخ الديني ، والنسخ لشريعة الإسلام :

« ومع القانون العلماني - الوضعي ، الذي لا يضبط المنفعة ،
 بالشرع ولا يحكم حقوق الإنسان بحقوق الله وحدوده - جاءت العروة
 الاستعمارية العربية إلى بلاد الإسلام بمفهوم الحرية الإنسانية المنحصر من
 الضوابط الشرعية ، والمؤسس على أن الإنسان هو سيد العالم ومرجع
 التدبير للعمران ، وليس على المفهوم الإسلامي للاستخلاف - الذي
 يضبط حرية الخليفة بالشريعة الإلهية ، التي هي معالم التدبير الإلهي
 للاجتماع الإنساني ، وبها نرد عقد وعهد الاستخلاف الإلهي للإنسان .
 وعن هذا المفهوم العلماني للحرية الذي يفضي - بعبارة عبد الله التديم -
 « بعدم تعرض أحد لأحد في أموره الخاصة » - يقول التديم - هي نقته
 وهي بيان بتبطله الإسلامي « إن الحرية عبارة عن المطالبة بالحقوق ،
 والوقوف عند الحدود ، وهذا الذي نسمع به ونراه رجوع إلى البهيمية

(١) (مجلة الأستاذ) العدد الثاني والعشرون ، ص ٤٦٤ ، ٥١٥ تاريخ ٢٩ جمادى الثاني

هـ - ١٣١١ هـ - ١٧ يناير سنة ١٩٩٣ م

وخروج عن حد الإنسانية .. إنها حرية مدنية ينظر فيها السليم .. ولئن كان ذلك سائغا في أوروبا ، فإن لكل أمة عادات وروابط دينية أو شيعة ، وهذه الإناحة لا تناسب أخلاق المسلمين ولا قواعدهم الدينية ولا عاداتهم ، وهي لا توافق عوائد أهل الشرق ولا أدبائهم ، والفانون الحق هو اخافط حقوق الأمة من غير أن يحنى أو يعرى بالحفاية عليها عما يبيحه من الأحوال المحظورة عندها . « (١١) »

• بل إن تملل القاسود العلماني الغربي ، واختراعه لمؤسساتا الفصائية والتشريعية ، قد سبق أحيانا الاحتلال العسكري المباشر ، والسلطة الاستعمارية السافرة ، وذلك عندما وافق قرايها « السعود » الاستعماري في بلادها ، وتصمم الحاليات الأحسية فيها ، فكان تسلط هذا تمهيدا للاحتلال والاستعمار ١٢

في مصر ، على عهد الخديوي سعيد [١٢٣٧ - ١٢٧٩ هـ - ١٨٢٢م - ١٨٦٣م] صدرت « إرادة » ١٩ - في ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ - ١٨ أبريل سنة ١٨٥٥م - بإنشاء محكمة تجارية (مجلس تجاري) مختلط من المصريين والأحباب ، لبعضى في المنازعات التجارية التي يكون الأحباب طرفا فيها « (١٢) » هذا الاختراق العلماني لمؤسسة القضاء

ومع تزايد النموذج الأجنبي ، أصبحت للأحباب الأعلية هي عسوية محكمة (قوميون مصر) - ثلاثة مصريون ، وأربعة أحباب - ١٩ « (١٣) »

وبعد أن تعددت المحاكم القضائية - التي يفصى منها فصاة أحباب بالقانود الأجنبي ، من المنازعات التي يكون أحد طرفيها أحسبا - حتى

(١) المصدر السابق ، العدد التاسع عشر ، ص ٤٢٩ - والعدد الثاني والعشرون ، ص ٩١٢

(٢) ابن سائى مانا (تقويم النيل) المجلد الأول من الجزء الثالث ، ص ١٦ - طبعه القاهرة

سنة ١٩٣٦م

(٣) حد الرحمن (أرماني) (عصر إسماعيل) ٤٨، ٤٧/١ ، طبعه القاهرة سنة ١٩٤٨م

بلغت في ظل الامتيازات الأجنبية - سبع عشرة محكمة - ^(١) نطعت هذه القوضى ، القانونية والفضائية سنة ١٨٧٥م بإنشاء « المحاكم المختلطة » - وهي التي تقصى في المنازعات بين المصيريين والأجانب « بمانون نابليون » العلماني .. وباللغة الفرنسية ، وأغلبية قضائها أجانب ، والرئاسة فيها للأجانب ، وفي دائرتها الجزئية ، ذات القصاص الواحد ، يستفرد القاضي الأجنبي بالحكم ، وكذلك في دوائر الأمور المستعجلة ، والوقفية ، والبيع ، ونزع الملكية العفارية ^(٢) ^(١) . فتم الاختراق العلماني لمؤسستي « القضاء » و « التشريع » معا .. إذ لم يقتصر النظام المختلط على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين ، وعلى حكومة البلاد ، بل خربك الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذي يسرى على رعاياها .. ^(٣) .

بل إن قاضيًا هولنديًا بهذه المحاكم المختلطة - « فان علي » Von Bemmelen قد وصف القضاء المصلي بأنه « وليد الانقصاب الواقع من الأقرباء على حقوق الضعفاء » ، ووصف المحاكم المختلطة - وكان قاضيًا بها - بأنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر ^(٣) .

ولم نجد سوى مقاومة هذا التسلل العلماني إلى القضاء والتشريع المصريين « حيلة التدمير » التي أطلقها رعاة الطهيلاوي (١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ - ١٨٠١ - ١٨٧٣ م) عندما كتب (١٢٨٦ هـ - ١٨٦٩ م) عن هذه المحاكم التجارية التي رقيت في المدن

(١) المرجع السابق ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٦

(٢) المرجع السابق ٢ / ٢٤٩ .

(٣) المرجع السابق ٢ / ٢٤٧ ، ٢٤٣ (والرجع ينقل عن كتاب مصر وأوروبا) ١١٨/١ ، ٢٠٠ . طبعة سنة ١٨٨٢ م .

الإسلامية : تفصل الدعاوى والمرافعات بين الأهالي والأجانب . بقوانين
 في الغالب أوربية * وعُفّ على هذا الإحراق القانونى العلمانى ، قائلا
 : .. مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أُخِلَّت
 بالحقوق ، بتوظيفها على الوقت والحالة . ومن أمعن النظر فى كتب الفقه
 الإسلامية ظهر له أنها لا تخلوا من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع
 العمومية ، حيث يوسوا للمعاملات الشرعية أبوابا متنوعة للأحكام
 التجارية ، كالشركة ، والمضاربة ، والقرض ، والمخارة ، والعارية ، و
 الصلح وغير ذلك ، إن بحر الشريعة الغراء ، على تنوع مشاريعه ، لم
 يعادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأجباها بالسقى
 والرى ، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية : لأنها أصل ،
 وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع . (١١) .

لم نجد * صحبته التحذير * الذى أطلقها الطهطاوى ، فى مواجعة
 الإحراق العلمانى لمؤسسات القضاية والتشريعية . بل جاء * عموم
 ملوى الإحراق * عندما احتل الإنجليز مصر (١٢٩٩ هـ - ١٨٨٢ م) .
 ففى العالم الثالى ، عمم الاحتلال القانون الأجنبى فى عموم النفاصا .
 الأهلى المصرى . حتى (٢٤ جمادى الثانى سنة ١٣ هـ - ٢ مايو
 سنة ١٨٩٣ م) صدر القانون المدنى ، والقانون التجارى ، وقانون التجارة
 البحرى وقانون المرافعات . على حالها الذى كانت عليه فى المحاكم
 المحتلطة . وصدرت قوانين العقوبات ، وتحقيق احيائات . مع بعض
 التعديلات . . . ولم يأت (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ م) حتى كانت القوانين
 قد * تعلّمت * فى القضاء الأهلى المصرى .

(١) (الأعمال الكاملة لوطاع الطهطاوى) ١ / ٥٤٤ ، ٣٦٩ . ٣٧ دراسة ، محصر د

محمد حمادة ، طبعه سروت سنة ١٩٧٣ .

(٢) الراعى (عمر إسماعيل) ٩ / ٢٤ ، و (مصر والسودان فى أواخر عهد الاحتلال)

ص ٦٥ - ٦٨ . طبعه القاهرة سنة ١٩٦٦ م

وإذا كان الطهطاوى قد أشار إلى أن مبادئ الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها ، ١ بنوعيتها على الوقت والحالة ، هو تقديم البديل الإسلامى ، على مواجهة الاختراق الشرعى العلمانى ، فإن تلميذه محمد قنبرى يافعا (١٢٣٧ - ١٣٠٦ هـ - ١٨٢١ - ١٨٨٨ م) قد احتشد فى تفهيم هذا البديل الإسلامى ، فقدم لمكتبة القانون الإسلامى :

١ - كتاب : (مرشد الحيران فى معرفة أحوال الإنسان) فى المعاملات الشرعية .

٢ - وكتاب . (قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف) .

٣ - وكتاب . (تطبيق ما وجد فى القانون المدنى موافقا لمذهب أبى حنيفة) .

٤ - وكتاب : (الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية)^(١) مرهبا بذلك على استمرار المقاومة الإسلامية لاختراق العلمانية العربية عقلا والقانونى ومؤسسات القضاء والتشريع فى بلادنا .

وعلى هذا الدرب ، الذى احتطه الطهطاوى «الإصلاح بالإسلام» ، ولتجديد ديننا بتحديد ديننا ، سار الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) ، الذى انتقد النزعة المادية للمدنية الأوروبية « مدنية الذهب والفضة »^(٢) . ولغت النظر إلى تميز الإسلام « الذى » ظهر ، لا روحيا مجردا ، ولا حسداتيا جامدا ، بل

(١) الركنى (الأعلام) - طعة بيروت ، ومركس (معجم للطبوعات الحديثة والعربية) طعة القاهرة سنة ١٩٣٨م

(٢) (الأعلام الكاملة) ٢ / ٥ ، دراسة وتحقق . د . محمد حمزة ، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٤م

إنسانيا وسطا بين ذلك ، أخذا من كل القمهلين بتصويب ، فتوفر له من ملاءمة الفطرة البشرية ما لم يتوفر لغيره ، وصار المدرسة الأولى التي يرفى فيها البراعة على سلم المدنية .. والذي جمع بين الدين والشرع ، فلم يعرف ما يسميه الإنرجج : « تيوكرتيك » أي سلطان إلهي .. وفي ذات الوقت لم يدع ما لقبصر لقيصر ، بل كان من شأنه أن يكون كمعالا للشخص ، وألفه في البيت ، ونظاما للملك ، امتازت به الأمم التي دخلت فيه من سواها ممن لم يدخل فيه ^(١) .

ثم حكم بأن : سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها ، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارضة عن صيغة الدين (أي العلمانية) - هو مضر غير صالح للثروة ، لا ينبت ، ويضيع تبعه ، ويحرق سعيه - مما لم تكن المعارف والأداب مبنية على أصول الدين فلا أثر لها في النفوس . وإذا كان الدين كافلا بتهذيب الأخلاق ، وصلاح الأعمال ، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره ، وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إمام لهم به فلم العدول عنه إلى غيره ^(٢) .

فواصلت مدرسة الإحياء والتحديد الدقي - التي قادها جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ - ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) - وأعطى إبداعاتها محمد عبده - وحملت رسائلها (المار) - للشيخ رشيد رضا (١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ - ١٨٦٥ - ١٩٣٥ م) على امتداد أربعين عاما - واصلت رسالة المقاومة للاعتراف العلماني ، إلى أن حملت الرقيات حماسات اليقظة الإسلامية وحركاتها ، تلك التي انطلقت بهذه المقاومة - بعد سقوط الخلافة (١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م) - من إطار « العمود » إلى إطار « الجماهير » .

(١) المصدر السابق ٣ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٢ ، ٢٨٥ - ٢٨٨

(٢) المصدر السابق ٣ / ١٩ ، ٢٣١

الأصول الإسلامية لرفض العلمانية

وإذا كان التصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية - وهو «خلق» دون «إعانة والتدبير» للعالم والطبيعة وال عمران الإنساني - وهو التصور الذي لم يناقضه التصور النصراني - الذي ترك ما لقيصر لقيصر - دون تدخل من الله في ما لقيصر - والذي «دعمته فلسفة التشريع الرومانية» - التي جعلت مقاصد التشريع تحقيق «المنافع والمصالح» الدنيوية ، وثما ربط لها بالأخلاقيات الدينية أو القيم الإيمانية أو السعادة الآخروية .

إذا كانت هذه التصورات والمطلقات في الموروث الحضاري العربي ، قد فتحت الطريق أمام رد الفعل العلماني على استبداد الكنيسة ، واحتكار اللاهوت للعالم والدولة والاحتجاج والمعارف والعلوم ، بحساب العلمانية ، التي تعمل السماء عن الأرض ، وتحرر العمران الإنساني من الهوابط الدينية ، وتطلق الحرية للإنسان في سياسة المجتمع كسيد للكون . . بحساب هذه العلمانية هي الأقرب للتصور الأرسطي لنطاق عمل الذات الإلهية ، ولدعوة النصرانية أن نترك ما لقيصر لقيصر ، وفلسفة التشريع الروماني في تحرير القانون من القيم الإيمانية والمقاصد الشرعية .

إذا كان هذا هو «حال القضية» في التوضيح الحضاري العربي ، فإن أمرها ليس كذلك في السياق الإسلامي .

❖ فالنصير الإسلامي لنطاق عمل الذات الإلهية يتعدى حدود الخلق للمخلوقات إلى حيث يكون الله - سبحانه وتعالى - أيضا الراعي والمدير لكل عوالم وأمم وعمران المخلوقات ..

لقد سبَّه القرآن الكريم تصور الوثنية الجاهلية - وهو ذاته التصور

(١٦) د - عبد الرحمن بدوي (موسوعة الفلسفة) ، مادة لأرسطو فلاس ، ص ٤ - ٦ - ١

طبعة بيروت ١٩٨٤م

الأسطى - لطاق عمل الذات الإلهية - هو فى التصور مجرد خالق .
 بينما التدبير لنديا والعمران هو كول - فى الأسطية - إلى الإنسان
 والأساس المودعة فى الطبيعة وطواهرها ، وهو - فى الوثية الجاهلية -
 موكل - إلى الشركاء والامنام والطواحيث . .

سنة القرآن الكريم هذا التصور عندما قال ﴿ ولئن سألتهم من خلق
 السموات والأرض ليقولن الله قل أفرأيت ما تدعون من دون الله إن
 أرادنى الله بضر هل من كاشفات ضره أو أرادنى برحمة هل من مسكات
 رحمة قل حسى الله عليه يشوكل المتوكلون ﴾ [الزمر : ١٦١] فخلق
 الخلق لله ، والتدبير لعبر الله تصور جاهلى مرفوض ﴿ وجعلوا لله عما
 فرأ من الحرث والأنعام نصيبا فقالوا هذا لله برعمهم وهذا لشركائنا فما
 كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما
 يحكمون ﴾ [الأحكام : ١٣٦] فهذه الفسة - الشبهة باليهوم العلمانى
 لشعار : « الدين لله والوطن للجميع » - هى سوء حكم للجاهليين
 بسفوها القرآن ويرفضها التصور الإسلامى لطاق عمل الذات الإلهية

وفى معادل ذلك يقدم الإسلام تصوره لطاق عمل الذات الإلهية
 خالق كل شيء . ومدير كل أمر . حتى ما هو مقلود للإنسان . وداحل
 فى نطاق قدرته وإرادته وعمله ، هو فيه خليفة لله ، سبحانه وتعالى ، بدمره
 الإنسان - بإرادة إلهية ، وتكليف شرعى ، كخليفة لله ، ملزم بشريعته .
 الذى تمثل بنود صفه وعهد الاستخلاف ، وكمبد السيد الوجود . وليس
 كمسيد لهذا الوجود . . قلله - فى التصور الإسلامى - « الخلق »
 « التدبير » جميعا ﴿ إن ربكم الله الذى خلق السموات والأرض فى ستة
 أيام ثم اسوى على العرش بذبر الأمر ما من شىء إلا من عند إذنه فلكم
 الله ربكم فاعبدوه أفلا تذكرون ﴾ [يرس : ٣] ﴿ ألا له الخلق والأمر
 تبارك الله رب العالمين ﴾ [الأعراف : ٥٤] قال فمن ربكما يا موسى قال

ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴿ [طه . ٤٩ ، ٥٠] . طيس
 التصور الإسلامي لطاق عمل الذات الإلهية بالتدبير يحدد نطاق عمل الله
 في الخلق وحده ، محررا الطبيعة والعالم والاجتماع والإنسان من معالم
 وصواب التدبير الإلهي والرعاية الإلهية لعوالم المخلوقات . فكل شيء
 في هذا التصور الإسلامي ، هو لله ، حتى ما هو للإنسان فهو له بحكم
 الاستخلاف والوكالة والنيابة لله ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي
 لله رب العالمين . لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ﴾
 [الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣] . وكفى بهذه الآية وحدها معبرة عن إيمان المسلم
 بالحضور والتدبير الإلهي في كل شيء . حتى لتبلغ الحرية الإنسانية ذروتها
 إذا بلغ المؤمن ذروة العبودية لله ١٩

لقد استأنر .. سبحانه .. ما خلق والأمر .. أتى بالإنجيل والتفسير جميعا -
 واستخلصنا في استعمار الأرض ، فجعل لنا الشورى في الأمر والتدبير
 للعمران ، والإرادة والفكرة والاستطاعة لإقامة الدين . وصياغة العمران ،
 وصياغة الحياة ، وتحديد مسارات التواريخ ، كحلماء لله ﴿ فاعف عنهم
 واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ﴾ [آل عمران ١٢٩] . ﴿ وأمرهم
 شورى بينهم ﴾ [الشورى : ٣٨] . ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولى الأمر منكم ﴾ [النساء . ٥٩] . ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو
 الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين
 يستنبطونه منهم ﴾ [النساء . ٨٣]

هكذا يقطع التصور الإسلامي لطاق عمل الذات الإلهية الطريق على
 العلمانية ، فمحال أن يتجمع ويتوافق في قلب المسلم تصور الله مدبرا
 لكل شيء وراعيا لكل أمر ، مع تصور عزل السماء عن الأرض ، وتخريب
 العمران الإنساني من ضوابط وحدود تدبير الله .

* وكما نغير ميراثنا الحضارى عن الميراث الحضارى الغربى ، هي
 تصور نطاق عمل الذات الإلهية ، ومن ثم فى مكانة الإنسان فى هذا
 الوجود ، كذلك تميزت فلسفة التشريع فى النسق القانونى الإسلامى -
 سواء فى مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها - والتي هى
 "وضع إلهى" - أو هى هذه معاملاتها - الذى هو إبداع الفقهاء المسلمين
 المحكوم بمبادئ الشريعة وقواعدها وحدودها ومقاصدها - تميزت فلسفة
 الإسلام فى التشريع عندما ربطت "المنفعة" بـ "الأخلاق" و "المصلحة"
 بـ "المقاصد الشرعية" و "سعادة الدنيا" بـ "النجاح يوم الدين" -
 فأعلقت هذه الفلسفة التشريعية الإسلامية الطريق أمام القانون الوصى -
 العلمانى - مابعد إمكان معاشه مع النسق التشريعى الذى يحكم سلطات
 الأمة فى التقنين بسيادة حاكمية الوضع الإلهى لحدود الشريعة ومبادئها
 وقواعدها ومقاصدها... فالمصلحة "التي يعيها القانون الإسلامى هى
 المصلحة الشرعية المعقدة" ، وليست مطلق "المصلحة" و "المنفعة"
 التى يريد العقه الإسلامى حلها ليست اللذة أو الشهوة أو مطلق المنفعة ،
 بالمعايير الديسوية الخالصة للدنيا ، ذلك لأن المسلم لا يحصى ربه
 "صلاته" و "سكته" فقط وإنما يحضه ، مع الصلاة والتسك ، جماع
 الحيا والمات ﴿ قل إن صلاتى وسكى محياى ومماتى لله رب العالمين لا
 شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ﴾ [الأعام ، ١٦٤ ، ١٦٣]
 وهذه الحقة من حقائق ، تميز فلسفة التشريع والتقنين الإسلامية عن
 نظيرتها الرومانية والغربية ، هى بما أجمع عليه أهل العلم ، مسلمين وغير
 مسلمين ، ويكفى أن تشير إلى شهادة مستشرق حجة فى القانون العربى
 العلمانى وهو الفقه الإسلامى " هو (دافيد دى سانتيلانا ،
 David de SaNillana - ١٨٤٥ - ١٩٣١ م) فهو يقول عن فلسفة
 التشريع فى القانون الوصى الغربى : " إن معنى الفقه والقانون بالسببة

إلينا وإلى الأسلاف : مجموعة من القواعد السائدة التي أقرها الشعب ، إما رأسا أو عن طريق ممثليه ، وسلطانه مستمد من الإرادة والإدراك وأحلاق البشر وعاداتهم » .

فهو قانون « دينوي » أي علماني « خالص للدينونة . ويستطرد « سانتيلانا » ، مفسرا هذه الفلسفة العلمانية بالفلسفة الإسلامية في التشريع ، فيقول : « .. إلا أن التفسير الإسلامي للقانون هو خلاف ذلك .. فالخضوع للقانون الإسلامي هو واجب اجتماعي وارضى ديبى لى الوقت نفسه ، ومن يتهلك حرمة لا يائتم تجاه النظام الاجتماعي فقط ، بل يلتزم خطيئة دينية أيضا ، فالنظام القضائي والدين ، والقانون والأحلاق . هما شكلان لا ثالث لهما لتلك الإرادة التي يستمد منها المجتمع الإسلامي وجوده ونعاليه ، فكل مسألة قانونية إنما هي مسألة ضمير ، والصفة الأخلاقية تسود القانون لتوحد بين القواعد القانونية والتعاليم الأخلاقية توحيدا تاما ، والأخلاق والآداب ، في كل مسألة ، ترسم حدود القانون ، فالشريعة الإسلامية شريعة دينية تغاير أفكارنا أصلا » ! (١) .

و ذات الحجة يؤكد عليها المستشرق السويسرى « مارميل بولار » ، الذى يته على عجز القانون الإسلامى عن القانون الوضعى العلمانى فى المصدر ، وفى المقاصد ، فيقول : « ومن المقيد أن نذكر فرقا جوهريا بين الشريعة الإسلامية ، والتشريع الأوربي الحديث ، سواء فى مصدريهما المتخالفين أو فى أهدافهما النهائية . فمصدر القانون فى الديمقراطية الغربية هو : إرادة الشعب ، وهدفه : النظام والعدل داخل للمجتمع . أما الإسلام ، فالقانون صادر عن الله ، وبناء عليه يصير الهدف الأساسى الذى يتشده المؤمن هو البحث عن التقرب إلى الله ، باحترام الوحن والتقيد به .

(١) سانتيلانا (القانون والمجتمع) بحث من كتاب (فرائد الإسلام) ص ١١١ ، ١٣٨ .

١٣١ ، ترجمة - جرجيس صبح الله ، طعة بيروت سنة ١٩٧٧ م

فالسطة في الإسلام تفرض عددا من المعايير الأخلاقية . بينما نسمح في الطابع الغربي أن يختار الناس المعايير حسب الاحتياجات والرغبات السائدة في عصرهم .. (١٦) .

وهكذا تحول الفلسفة المتميزة للتشريع الإسلامي بين المسلم وبين قول القانون الوضعي العلماني . كما تحول التصور الإسلامي لطاق عمل الذات الإلهية ، ولمكانة الإنسان في الكون بين المسلم وبين قول العلمانية جملة وتفصيلا ..



ولأن هذه هي حقيقة غير النسب الفكري الإسلامي - المطلق من البلاغ القرآني ومن البيان النبوي لهذا السلاغ - كانت حضور المقاومة الإسلامية لانتقالات الدولة ، من « الدين » ولتحرر « المجتمع » من « الشريعة » أبعاد في تراثنا الإسلامي من المواجهه مع العلمانية الغربية الوافدة إلينا هي ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة

فالتعاقد الدستوري ، الذي تقوم به « الدولة » ليس مجرد تراض بين « المحكومين » و « الحاكمين » - كما هو حاله في الفكر السياسي الوضعي - وإنما لابد في هذا التعاقد الدستوري وكي يكون إسلاميا ، من أن تكون المرجعية فيه دينية - لله والرسول - أي لروحى الإلهي والسنة النبوية .. لإسلامية الدولة ، وإسلامية التعاقد الدستوري الذي تناسس عليه ، مبدأ شرعى ، ووضع إلهي ثابت - تحدث عنه البرق الكبر - في آيات سورة النساء : ﴿ إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا

(١٦) لواء أحمد عبد الوهاب (الإسلام في الفكر العربي) - ج ١ - ص ٩١ - ٩٣ - طبعة

القاهرة سنة ١٩٩٣ م

حكمتهم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان
سميعا بصيرا. بأيتها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر
منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله
واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا. ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم
آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت
وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا ﴿٤٨-٦٠﴾

١ - فعلى ولاية الأمر أداء الامانات لأهلها والحكم بالعدل بين
الناس.

٢ - ولقاء ذلك لهم طاعة المؤمنين .

٣ - طاعة المحكومين لأولى الأمر تالية لطاعة الجميع لله وللرسول
ﷺ أى للكتاب والسنة .

٤ - وشرط تحقق واكتساح الإيمان الدينى ، بالله واليوم الآخر ، أن
تكون مرجعية هذا التعاقد الدستورى ، هى الكتاب والسنة ، والا كان
هذا الإيمان رعبا وادعاء ، لأنه إن لم تكن المرجعية فى الدولة لله
والرسول ، فعلى للطاغوت !

هكذا حسم الفرقان المرجعية الإسلامية للدولة الإسلامية .

ولقد صاغ رسول الله ﷺ هذا المبدأ التقرائى - للخدمة الدينية هى
التعاقد الدستورى على إقامة الدولة - صاعه ٥ مادة ١ فى أول دستور لأول
دولة إسلامية - هى ٥ الصحيفة ١ التى مثلت دستور دولة المدينة - نصت
على : ١ . وما كان بين أهل هذه الصحيفة من اشتجار بهشى فساد ،
فمرده إلى الله وإلى محمد .. » (١)

(١) (مجموعة الوثائق الأساسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة) من ٢ - جميعها وحققها

د. محمد حمد الله الجبلر لنادى ، طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م

واكد ذلك الخليفة الاول ابو بكر الصديق ، رضى الله عنه ، فى أول خطاب له عقب احبائه والبيعة له بالخلافة ، فقال « أطيعونى ما أطيعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » . فبلغ الربط بين إسلامية الدولة - بحمل المرجعية الدينية شرط قيام واستمرار التعاقد الدستورى على إقامتها - فى التحرر التاريخية - التى يقس عليها المسلمون - ببلغ هذا الربط فى الجسم والوصح هذا الحد الذى ميز دولة الإسلام عن كثير من الدول التى عرفتها كثير من الأساق العنصرية الأخرى .

لقد عرف التاريخ الإسلامى

- ١ - دول الاستبداد ، التى تحكم بالهوى والشهوة والقوة
- ٢ - ودول الكهانة الدينية ، والعصمة المقدسة ، وراخكم بالحق الإلهى . . . ومنها زعم الحكام النيابة عن السماء ، مسقطون الأمة من الحسان .
- ٣ - ودول النيابة العقلانية - ومنها الدول العلمانية - التى يدير حكامها مجتمعاتها بسياسة العقل والمصلحة المتحررة من المرجعية الدينية وديمقراطيات هذا النمط من الدولة ، يرب فيها الحكام عن الأمة ، مسقطون الدين والشريعة الإلهية من مرجعية السياسة والتدبير .
- ٤ - أما الدولة الإسلامية ، فإنها نمط متميز وفريد . . . هى إسلامية المرجعية ، ومبنية العظم ، التى تقاس إسلاميتها بمدى تحقيقها للمبادئ والمبادئ الشرعية . . . وفيها التجمع : المرجعية الدينية ، سيادة الشريعة ، وسلطة الأمة - المستخلفة لله - ونياية الدولة عن الأمة ، وبذلك تبرا عن سليات دول الكهانة الدينية والدول العلمانية جميعا .

وكما استقر هذا التميز للدولة الإسلامية في أصول ديننا ، وفي دولة النبوة والخلافة الراشدة ، فقلد استقر كذلك في الفكر الإسلامي ، السابق على ظهور العلمانية الغربية ، وعلى عصر اختراعها لعالمنا الإسلامي ، وعلى صدى فكرنا الإسلامي الحديث لهذا الاختراق .

ورحم الله ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ - ١٣٣٢ - ٦ - ١٤ م) -
فيلسوف العمران الإسلامي والإنساني - الذي صاغ كل ذلك ، في دقة ووضوح ، وهو يتحدث عن أنواع الحكم وفلسفات الدول ، فيقال : « ولما كانت حقيقة الملك : أنه الاجتماع الضروري للبشر . وجب أن يُرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة بسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها » .

فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العلاء وأكابر الدولة ويصيراتها كانت سياسة عقلية ، وإذا كانت مفروضة من الله ، بشارع بقدرها وشرعها ، كانت سياسة دلبية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم ديارهم فقط ، فالمقصود بهم إنما هو دينهم المقضى بهم إلى السعادة في آخرتهم ، فلهذا الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة ، حتى في الملك ، الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني ، فأجبرته على منهاج الدين ليكون الكل محوطة بنظر الشارع .

لما كان من الملك بمقتضى الفهم والقلب ، فحرر وعدوان ومذموم عند الشرع . كما هو مقتضى الحكمة السياسية ، وما كان منه بمقتضى السياسة وأحكامها فمذموم أيضا ؛ لأنه نظر بغير نور الله ﴿ ومن لم يحمل الله له نورا مما له من نور ﴾ [الرو : ٤٠] ؛ لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو معيب عنهم من أمور آخرتهم ، وأعمال البئر كلها عائدة عليهم هي معادهم ، من ملك أو غيره . وأحكام السياسة إنما تطلع على

مصالح الدنيا فقط ﴿ يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا ﴾ [المروءة ٧] .
ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم ، فوجب بمقتضى المشرع حمل
الكفاية على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم ، وكان هذا
الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء ومن قام فيهم مقامهم ، وهم الخلفاء .
فقد ثبت لك من ذلك أن

- ١ - الملك الطبيعي . هو حمل الكفاية على مقتضى العرض والشهود
- ٢ - والسياسي : هو حمل الكفاية على مقتضى المصلحة العقلية في جلب
المصالح الدنيوية ودفع المضار
- ٣ - والخلافة : هي حمل الكفاية على مقتضى النظر الشرعي في
مصالحهم الأحرورية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها
سداً للشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة ، فهي ، في الحقيقة ، خلافة عن
صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به . (١)
- فالدولة العلمانية هي التي تنسوس المحتج « بمقتضى السياسة العقلية »
التي نعتها « تحقيق المصالح الدنيوية وحدها » . بينما الدولة الإسلامية ،
هي التي تنطلق من المشرع ، لتتبع مصالح الدنيا والآخرة جميعاً ،
فالأولى تنظر بنظر « العقل المحرد عن الشرع » . بينما الثانية -
الإسلامية - تنظر « بالعقل في الشرع » . وكما يقول الإمام العراقي
(٤٥ - ٥٣ هـ - ١٠٥٨ - ١١١١ م) « فإن العقل مع المشرع موافق على
نور (١) » (٢)



(١) (المقدمة) من ١٥ ، ١٥١ . طبعه القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ

(٢) (الاقتصاد في الاعتقاد) من ٣ . طبعه القاهرة ، محمود علي صبح . بدون تاريخ

تلك هي « العلمانية » : النوحه ، والنساء ، والملايسات
وهكذا كان وفودها إلى عالم الإسلام ، في ركاب القزوة
الاستعمارية الحديثة ، وانحراقها لمؤسسات القضاء والتشريع في بلادنا . .
وهذا هو موقف الإسلام والفكر الإسلامي منها سواء في اجتهادات
تيار الإحياء والتجديد الحديث ، أو في الأصول والمنطقات الإسلامية ،
أو في إبداع فكرنا الإسلامي الوسيط . .

المثغريون .. العلمانيون

أما الذين اسهروا - من مثغفينا للحدثين - بالعلمانية العربية ، فستوها ، ودعوا إلى سلوك طريقها في نهضتنا ، ككما حدث للعربيين في نهضتهم ، وقالوا عن علاقة الدين بتدبير الدولة والمجتمع والمعمار : « يا بعد ما بين السياسة والدين .. » (١١) .

وإن السياسة شيء والدين شيء آخر ، وإن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ولا قواماً لتكوين الأوطان » (١٢)

فلقد كانوا هم الذين بطروا إلى إسلاماً عطار حراسي ، فطروا - في علاقة الدين بالدولة والسياسة - بين الإسلام والبصريات .. . ككما بطروا إلى تراثنا وحضارتنا ، وإلى « العقل الشرقي والمسلم » الذي أبدع هذا التراث وصنع هذه الحضارة ، بمنظار عرسي - فراقوا الخلافة الإسلامية « كهانة مستندة بحكم بالحق الإلهي المقدس » ، وراقوا في العقل المسلم عقلاً يوناننا ، عند القدماء ، وبعد التنس بالإسلام ، لأن القرآن - عندهم - كالإنجيل .. . والإسلام - عندهم - كالبصريات .. . ومحمد ﷺ - عندهم - كان كالحالين من الرسل ، لا شأن له بسياسة الدول أو تدبير الاجتماع أو بناء العمران ؟

لقد « صرّت » عقولهم في « مصانع الفكر العرسي » ، فقالوا : إن العقل الشرقي هو - كالعقل الأوربي - عرقه إلى عناصر ثلاثة
« حضارة اليونان وما فيها من أدب وفلسفة وحر
وحضارة الرومان وما فيها من سياسية وعق

(١١) على عبد الوارث (الإسلام وأصول الحكم) ص ٦٩ ، طعة القاهرة سنة ١٩٣٥ .

(١٢) د . طه حسين (مستقبل الثقافة في مصر) ١ / ٦٦ ، ١٧ ، طعة القاهرة سنة ١٩٣٦ م

والمسيحية وما فيها من دعوة إلى الخير وحث على الإحسان ،

وكما لم يغير الإنجيل من الطابع اليوناني للعقل الأوروبي ، فكذلك القرآن لم يغير من الطابع اليوسفي للعقل الشرقي ، لأن القرآن إنما جاء متضمنا ومصدقنا لما في الإنجيل^(١) . وإن الحصار العربية والحصارة العرنسية يقومان على أساس واحد ، هو في نهاية الأمر الحصار اليونانية اللاتينية ؟^(٢) .

لقد شوهت الماهج العربية رؤاهم ، وزيغت وسبهم ، فرأوا إسلاما نصرانيا ، وحلافتا كهانة ، وقرآنا إنجيليا ، وشريعتا قساوينا رومانيا ، ومن ثم رأوا « الحل العلماني » هو طريقنا إلى النهوض ، كما كان حاله في سائر النهضة الأوروبية الحديثة .

وإذا كان هذا « التعرّب » أمراً قابلاً « للتفسير » دون « التبرير » ، فإن الأمر الذي يبلغ في الغرامة حد « الكارثة » هو المواقع التي فادت إليه العلمانية بعضاً من مستقناتنا الذين تمذهبوا بمذهبها ، موقع الصعيبة للحضارة العربية العارية ، والولاء للمركزية الغربية العنصرية ، بل وإعلان التسلم والاستسلام لإرادة العرب في استلابنا واحتشائنا وإخافتنا سمودجة الحضاري في الإدارة ، والحكم ، والتشريع ، وإلا فماد تعنيه كلمات الدكتور طه حسين [١٣٠٦ - ١٣٩٣ هـ - ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م] . لقد التزمنا أمام أوروبا أن نذهب مذهبها في الحكم ، ونسير سيرتها في الإدارة ونسلك طريقها في التشريع ، التزمنا هذا كله أمام أوروبا . وهل كان بمضاء

(١) المرجع السابق ١ / ٢١ ، ٢٢ ، ٢٩ .

(٢) « طه حسين في الشاطئ الآخر » - تصويحه الفرنسية التي جمعت وترجمت بعد وفاته ، جمعها وترجمها عبد الرشيد الصافي الحسوفى ، ص ١٩٦ - ١٩٧ طعة بيروت ١٩٩٠ م

معاهدة الاستقلال - (١٩٣٦م) - ومعاهدة إلغاء الامتيازات - (١٩٣٨م) -
إلى التزاماً صريحاً قاطعاً أمام العالم المتحضر بأننا سنسير سيرة الأوروبيين
في الحكم والإدارة والتشريع^(١).

إن هذا « الاعتراف » العلماني « بالالتزام » بما ألزمناه العرب ، من
أن « نسير سيرة الأوروبيين في الحكم والإدارة والتشريع » ، ينقل قضية
نفي العلمانية في بلادنا إلى مستوى آخر فالحقضية تتجاوز أحياناً دائرة
الاختلاف في الفكر ، لتصب - بوعي أو غير وعي - في حامية التمرير في
الاستقلال^(٢).

وإذا كان الدكتور طه حسين قد تجاوز هذا الاستهبار بالغرب ، والالتزام
بما سعت أوروبا إلى إلزامنا به^(٣) ، فإن كلماته هذه تذكرنا بكلمات
مولف الشرق وفيلسوف الإسلام جمال الدين الأفغاني ، التي قال
فيها: « لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة ، المتحلقين أطوار
غيرها ، يكونون فيها متأنفد لتطرف الأعداء إليها . وطلّاع لجيوش الغالين
وأرباب العارات ، يمهّدون لهم السبيل ، ويفتحون الأنوار . ثم يشنون
أقدامهم^(٤) ».

فيإسلامية الدولة ، وإسلامية القانون ، مضلاً عن أيهما من فرائض
الإسلام ، فإيهما من معالم الاستقلال الحضاري للأمة الإسلامية ولديار
الإسلام .

(١) (مسجل الثقافة في مصر) ١ / ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) انظر كتابنا (الإسلام والسياسة) من ١١٨ - ١٣١ ، طبعة القاهرة ١٩٩٣ .

(٣) (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني) من ١٩٦ ، ١٩٧ ، ورايه ومختصره .

مجمع خمارات ، طبعة القاهرة ١٩٦٨م

الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| المصطلح . . وملاسات التشاء | ٥ |
| وهود العلمانية إلينا فى ركاب القروة الاستعمارية | ١٠ |
| الأصول الإسلامية لرفض العلمانية | ١٧ |
| المغتربون . . العلمانيون | ٢٨ |

رقم الإيداع: ٣٤٤٦ / ١٩٩٥ م

INS.B 977-15-0180-1

نشأت العلمانية في سياق التصوير الوضعي العربي، المتمثل عزلاً للسماء عن الأرض ، وتحريراً للاجتماع الشرقي من صوابط وحدود الشريعة الإلهية، وحضراً لمرجعية تدبير العالم لدى الإنسان، باعتباره «السيد» في تدبير عباده وديار، فهي ثمرة من ثمرات عقلانية التدبير الوضعي، الذي أحل العقل والتجربة محل الله والدين .

إنها عزل السماء عن الأرض، والدين عن الدنيا، وإحلال

الإنسان - في تدبير العمران الشرقي - محل الله !!

ولقد انبهر البعض من مثقفي المحدثين بالعلمانية الغربية فنبهوها ودعوا إلى سلوك طريقها في نهضتها ، كما حدث للغربيين في نهضتهم . غير أن الفلسفة المتميزة للشرع الإسلامي حالت بين المسلم وبين قول العلمانية جملة وتفصيلاً .

وهذا الكتاب يبين في عجالة ملايات بشدة العلمانية ، وكيف وفدت إلينا ، ورفض التصور الإسلامي والأصول الإسلامية لها .

دار اللواء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى

الأول والثاني والثالث : الطبعة الأولى : ١٩٧٣ م - ١٩٧٢ م - ١٩٧٣ م

الطبعة الأولى : ١٩٧٣ م - ١٩٧٢ م - ١٩٧٣ م



تطلب جميع مشورائنا من

دار النشر للجامعات المصرية - مكتبة اللواء

١٩ شارع عدلي د ٣٩٣١٤٣٤ ٣٩١٢٢٠٩

